الفصل الثاني

الأيديولوجيا والتنمية

يشير المعنى الإشتقاقى لكلمة الايديولوجيا إلى "علم الأفكار" بمعنى الدراسة العلمية للأفكار فى مجالين: مجال الذهن الفردى، أى دراسة الإحساسات والإدراكات والمعانى، ومن ثم قوانين التفكير والمنطق. أما المجال الآخر وهو مجال المجتمع تشير كلمة الايديولوجيا إلى دراسة القواعد والقوانين العقلانية للتربية والأخلاق والسياسة والظواهر الإجتماعية الأخرى لإقامة مجتمع علمى[1].

تعرض هذا المعنى الأصيل لكلمة "اللأيديولوجيا" لتشوبه من قبل "نابليون بونابرت"، حينما وجد أن الفوضى والإرهاب قبل إعدام "روبسبير" كانت نتيجة التنظير المجرد والفكر المجرد غير المدعم بالخبرة " الواقعية (أى نتيجة للأيديولوجيا). كان "نابليون" يكرر أن الأيديولوجيا هى عمل المثقفين الذين يحاولون أن يفرضوا على السياسة أفكارًا نظرية مأخوذة من الكتب والمطلوب أن تعتمد السياسة على الخبرة العملية وليست على أيديولوجية الكتب.

معنى هذا أن كلمة الأيديولوجيا أتخذت منذ عهد نابليون معنًا مشوهًا معكوسًا هو معنى الفكر السياسيى المقطوع عن الواقع وعن التجربة[2].

كلمة الأايديولوجيا عند ماركس تعنى التهويم الفكرى اللاشعورى واللاإرادى الذى يرجع إلى مايعتبره "ماركس" تصورات طبقية لاشعورية. من هنا وجد ماركس "أن الأشكال الايديولوجيه القانونية والسياسية والدينية والجمالية والفلسفية إلخ أشكالاً من التبرير أو الخداع الفكرى الذى يصطنعه المفكر شعوريًا ويتوهم أنه يعبر عن الحق والعقل والمنطق رغم أنه يرجع فى الحقيقة إلى أسباب إقتصادية وطبقية لاشعورية ولا إرادية.

على أية حال يمكننا أن نختزل مفهوم الأيديولوجيا فى وجهتى نظر:

الأولى[٣] بدأت مع فلسفة التنوير فى أوربا وأستمرت حتى القرن التاسع عشر إذ تتضمن وجهة النظر هذه معنى للأيديولوجيا مفاده نسق من المفاهيم يميز فردًا أو جماعة، مصدر هذا النسق هو عقل هذه الجماعة التى تحاول الوصول إلى السلطة وتتخذ من النسق الفكرى إطارًا نظريًا وتبريريًا لممارساتها السلطوية. فمن الضرورى لإستمرار السلطة أن يتواجد الإجماع العام على هذا النسق الفكرى أو الأيديولوجى وهو الأمر الذى يجعل الأيديولوجيا تتصف بالطابع العام أو تصبح كلية للمجتمع بأسره. لكن لا يعنى هذا أن أفراد المجتمع جميعًا على مستوى واحد فى فهم مكونات النسق الأيديولوجى، فهناك مجموعة تتخصص فى صياغة الأفكار والتصورات وتقديمها للجماهير.

لا زال هذا الفهم سارى المفعول حتى الآن. إلا أن الماركسية وتراثها لها ملاحظات على هذا الفهم. وهنا نبدأ فى عرض وجهة النظر الثانية، فالماركسية لا تنكر أن الايديولوجيا نسق، لكنها ترى أن مصدر هذا النسق هو الواقع الإجتماعى الذى يتميز بوجود المتناقضات. ومن هنا فالأيديولوجيا لابد أن تتضمن التناقضات المطروحة فى الواقع. إلا أن الايديولوجيا فى ذات الوقت تبدو أو تظهر كمنظومة فكرية متسقة تخلو من التناقض. لكن الأخير يظهر حينما نرد الأيديولوجيا إلى الواقع. ففى هذا الإسناد تظهر التناقضات بين المعانى والمدلولات ومن الجدير بالذكر أن هذا التناقض لا يظهر بسهولة أمام المرء العادى لأن المعانى أو الأيديولوجية يتم غرسها طوال سنى حياة الإنسان عبر المؤسسات الإجتماعية وأجهزة الدولة الأيديولوجية، فهذه المعانى هى الحاكمة للخبرات التى يمر بها الإنسان. بمعنى أن الإنسان يفهم خبراته من خلال الأيديولوجيا. لذلك فالخروج من أسر الأيديولوجيا على مستوى الوعى يقتضى كما يقول " لينين" قراءة ماوراء السطور وعلى الجماهير أن تتعلم هذا النوع من القراءة.

أيضًا وفى إطار فهم الأيديولوجيا ترى الماركسية ضرورة النظر إلى الأيديولوجيا بوصفها مستوى من مستويات التكوين الإجتماعى، فالطبقة الإجتماعية كما يرى "جرامشى" لايكتمل نموها بإدراك مصالحها الإقتصادية والسياسية فحسب فلابد أن يكون لها نسق فكرى مهيمن لايعبر فقط عن مصالحها، إنما لابد وأن يشتمل فى إطاره ثقافة المجتمع بأسره بحيث تشعر الطبقات والفئات الأخرى إنها ممثلة وهو الأمر الذى يبرر خضوعها. أهمية كلام "جرامشى" هنا أنه يلقى ضوءًا على مفهوم الهوية، فهو مفهوم نسبى يتوقف على طبيعة الطبقة السائدة وتوظيفاتها الأيديولوجية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى إذا لم تنجح الطبقة السائدة فى التعبير أيديولوجيا عن هوية المجتمع، فمعنى هذا أن هذه الطبقة تعانى من أزمة أيديولوجية أو عدم المصداقية الفكرية والأيديولوجية. معنى هذا بعبارة أخرى أن التناقض بين المعانى والمدلولات أصبح واضحًا. الشأن الذى يضطر السلطة إلى إستخدام القمع والقهر المادى والجسدى لقبول التناقضات.

فى ضوء هذا الفهم للأيديولوجيا يميل الباحث إلى وجهة النظر الثانية. لكن من المفيد أن تتوقف قليلاً عند العبارة القائلة بأن "الأيديولوجيا مستوى من مستويات التكوين الاجتماعى": إذ تعنى هذه العبارة أن أحد تجليات الواقع الاجتماعى إنه يظهر فى صورة أيديولوجية. معنى العبارة الأخيرة إنه ما من شيء مادى أو فكرى إلا وله مضمون أيديولوجيى، فالخروج من أسر الأيديولوجيا كما يرى "التوسير" شيئًا أشبه بالمستحيل. لذلك فعملية التغيير الإجتماعى بمعناها الشامل هى إنتقال من أيديولوجية إلى أخرى وعملية الإنتقال تعنى كما يرى "جرامشى" إنه قد حدث تفكيك للأيديولوجيا السائدة لصالح تركيب أيديولوجيى جديد ومن وجهة نظره أن تفكيك القديم وتركيب الجديد هو من صميم عمل ما أسماه بالمثقف العضوى.

ما العلاقة بين الأيديولوجيا والتنمية؟ كما أسلفنا القول فى موضع سابق أن التنمية فى الأساس جهود إقتصادية تستهدف إرساء القاعدة المادية التكنيكية وليس هناك من يختلف على هذا المفهوم الإقتصادى الضيق. لكن الإختلافات والتناقضات تتكشف وتتضح عندما ينتقل هذا المفهوم الإقتصادى إلى المجال الإجتماعى والأيديولوجى. فطبقًا لمفهوم النمو الذى يتخذ من الأوضاع السائدة معطى مسلمًا به (أى أسلوب توزيع الدخل السائد الذى ينحاز إلى الفئات والطبقات القادرة إقتصاديًا وإجتماعيًا، فمعنى هذا أن النمو المطلوب يتحقق بإشباع نمط إستهلاك هذه الفئات والطبقات وبالتالى يتم توظيف موارد وثروات المجتمع لخدمة هذه الأنماط الإستهلاكية.

والثابت أن البلدان النامية لا تمتلك القاعدة التكنولوجية لإشباع إحتياجات هذا النمط الذى يغلب عليه الطابع الترفى والكمالى، الشأن الذى يعنى التناقض بين طرفين: الأول عجز المجتمع وتحديدًا هذه الطبقة عن إنتاج ما تتطلع إلى إستهلاكه فى الداخل. ولحل التناقض إما أن تلجأ مباشرة إلى إستيراد السلع الإستهلاكية الترفية مقابل تصدير الخامات الزراعية والمعدنية كما كان الشأن فى السابق أى فترات الإستعمار المباشر أو تلجأ إلى سياسة أخرى وهى السياسة المعروفة بالإحلال محل الواردات أى إنتاج ماكان يستورد من الخارج. لكن على مراحل تبدأ بالصناعات الإستهلاكية ومع تزايد الطلب وضغوط السوق تتخلق تدريجيًا مكونات البناء الصناعى المعتمد على ذاته أى إستكمال البنية الصناعية بإنتاج السلع الوسيطة والإستثمارية وعلى الطبقات غير القادرة إقتصاديًا وإجتماعيًا أن تنتظر نصيبها من ثمار التنمية بعد إستكمال مراحل بناء القاعدة الصناعية، هذا الأسلوب من التنمية يبدأ بحاجات الفئات والطبقات الميسورة إقتصاديا. أما إذا بدأ الأسلوب بحاجات الفئات والطبقات غير القادرة إقتصاديًا وإجتماعيًا والتى تتمثل فى الحاجات الأساسية: الغذاء، الملبس، المسكن، التعليم والصحة والثقافة.. إلخ، فالتنمية هنا تتحقق بالضرورة بالإستناد إلى أوسع مشاركة ممكنه من قبل أصحاب المصلحة الذين تعود إليهم ثمار

التنمية، كما إنه يمكن فى هذا الإطار أو وفق هذا الأسلوب التنموى أن يتحقق التشغيل الكامل وتحويل كل الأفراد إلى قوى منتجة. من هنا يتبين أن التنمية فى الأساس اختيار أيديولوجى. بمعنى أن الأسلوب المتبع فى التنمية يجيب على تساؤلات تتعلق بصميم الوجود الإنسانى، من هذه التساؤلات: أى القيم يعيش من أجلها الإنسان؟ أى القيم يتحقق من خلالها وجوده؟ أى القيم يجب أن تحكم العلاقات الإنسانية؟ هل هى قيم التعاون المنتج؟ أم القيم التى ترتبط بالصراع وحرب الكل ضد الكل؟.. بإختصار شديد الأيديولوجية هى نسق المعانى الذى يضفيه المرء على الأشياء والعلاقات، وأسلوب التنمية المتبع هو الذى يكشف إلى أى مدى تتسق أو تتعارض المعانى المطروحة فى إطار الايديولوجية مع الواقع المعاش أى المدلولات.

فى ضوء هذا العرض يمكن أن نصل إلى النتيجة التالية:

لا يكفى القول بأن التنمية هى مجرد مجموعة من الجهود أو الممارسات الاقتصادية التى تتصل بالإنتاج والاستهلاك، فلابد من تحديد القوى الاجتماعية التى تقوم بهذه الجهود، إذ تضفى هذه القوى على العملية التنموية أبعادها الاجتماعية والثقافية والسياسية. الأمر الذى يعنى أن التنمية قبل أن تكون جهودًا اقتصادية فهى أفكار وتصورات ترتبط بمصالح معينة. وفى إطار التفرقة بين مصطلحى التنمية والنمو، فالمفترض أن تعكس التنمية إلى أى مدى أصبح فى الوسع التحكم فى حركة المجتمع بما يعنى تزايد القدرة، أى قدرة المجتمع على تحديد مصيره، أى إتساع نطاق سيطرة الإنسان على الظواهر الطبيعية والاجتماعية.

الهوامش

١- على مختار، إشكالية العلاقة بين العلوم الاجتماعيـــة والأيـــديولوجيا، المركـــز القومى للبحوث الأجتماعية والجنائية ١٩٨٣، ص ١٠٨ – ١١٠.

٢- على مختار، مرجع سابق، ص١١٢.

٣- أحمد زايد، الدولة فى العالم الثالث، الرؤية السوسيولوجية، دار الثقافـــة لنشـــر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٨٥ص١٧٣.

٤- خالد مصطفى، محددات الوعى الاجتماعى فى قطاع الصـــناعات الصـــغيرة، دراسة ميدانية لبعض الصناعات، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعـــة عـــين شمس، قسم علم الإجتماع ١٩٩٤، ص١١٠.

٥- أوليدف، الوعى الإجتماعى، ترجمة ميشيل كيلد، دار ابـــن خلـــدون، الطبعـــة الأولى، ١٩٧٨، ص١١٥.